التنمية والمجتمع

Mohamed Rabie

التنمية عملية مجتمعية ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية تؤثر في كافة نواحي الحياة، وتتأثر بها بشكل متواصل. وتعني التنمية حدوث تطورات في مجال العلم والعمل والإنتاج والتعليم، والنظم الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية، والثقافة الشعبية السائدة، وإدارة شؤون البلاد. وهذه من شأنها أن تجعل المُعلم أكثر علماً وقدرة على التفكير، والاقتصاد أكثر إنتاجية وحيوية وتنوعاً، والمواطن أكثر حرية وأمناً، والعامل أكثر كفاءة ومسؤولية، والمثقف أكثر وعياً والتزاماً بقضايا الفقراء والضعفاء والمحرومين من الناس، والمسؤول السياسي والإداري أكثر أمانة وحرصاً على مصلحة الوطن والمواطن، والحياة أكثر متعة. وهذا يعني أن التنمية هي عمليه تغيير وتطوير شاملة تستهدف تمكين المجتمع من الدخول مرحلة جديدة من حياته تتصف بديناميكية التطور الاقتصادي والعلمي، والتحول الاجتماعي والثقافي، وتعزز قدرات المجتمع المعني على تحقيق التقدم والنمو، وتحسين مستويات المعيشية ونوعية الحياة بشكل متواصل، واستغلال الموارد المتاحة بما يضمن تحول تلك العمليات إلى تنمية مجتمعية مُستدامة تعود بالنفع على كافة فئات المجتمع.

إن فكرة التقدم كهدف مجتمعي هي فكرة حديثة في تاريخ الإنسانية لم تتبلور وتصبح ذات أهمية إلا بعد حدوث الثورة العلمية والتكنولوجية التي رافقت الثورة الصناعية. إذ إن ميل الحياة عامة خلال عصري القبلية والزراعة إلى الرتابة، وخضوعها لعادات وتقاليد وأعراف موروثة وثابتة، ومعتقدات دينية لم تتطور لآلاف السنين بسبب قدسيتها، جعل من الصعب حدوث التطور وتحقيق التقدم؛ فيما جعل الاستمرارية، وليس التغيير هو الأمر المتوقع في المستقبل. نتيجة لذلك أصبح الحاضر امتداداً للماضي، وأصبح المستقبل ضعيف القدرة على الإفلات من قيوده وتقاليد الحاضر. وهذا جعل من الطبيعي أن يتحرك التاريخ بشكل دائري، وأن يعيد إنتاج نفسه إلى حد ما. لذلك دأب معظم البشر، وحتى وقت قريب، على التحدث عن الماضي كأنه الحاضر، والتحدث عن المستقبل كأنة صباح اليوم التالي.

مع ذلك، لا بد من التأكيد على أن فكرة التقدم وُلدت مع انتقال الإنسان من عصر القبلية إلى عصر الزراعة قبل نحو 12 ألف سنة، لكنها بقيت عاجزة عن التحول إلى حركة ديناميكية دائمة التطور لفرة طويلة من الزمن. لكن دخول المجتمع الزراعي الأوروبي في حوالي منتصف القرن الخامس عشر فترة انتقال حضارية من عصر الزراعة إلى عصر الصناعة جعل التقدم عملية مجتمعية تتصف بديمومة التحول والتطور. أما فكرة التقدم ذاتها فقد جاءت نتيجة لتبلور مؤسسة المُلكية الخاصة لرؤوس الأموال وعناصر الإنتاج، إذ مكنت تلك العناصر الأثرياء والأقوياء من

توظيف ما لديهم من أموال وموارد طبيعية في عمليات إنتاجية شملت استغلال العمال والفقراء، لكنها أسهمت في تقدم المجتمعات الإنسانية القديمة والحديثة على السواء، وإن كانت وتيرة التقدم والتطور في الماضي قد بقيت بطيئة للغاية مقارنة بوتيرة التقدم والتطور في العصور الحديثة.

إن ميل عناصر البيئة الطبيعية في عصر الزراعة إلى الثبات، وبدائية علوم الطبيعة وتكنولوجيا الإنتاج، جعل البيئة الاجتماعية الثقافية هي أهم القوى المحركة للتاريخ في الحقب التاريخية القديمة. إذ إن خضوع المجتمع الزراعي لعادات وتقاليد وقيم ثابتة، والإيمان بخرافات وأساطير ومعتقدات دينية ضعيفة القدرة على التطور، وميل عامة المستوطنات الزراعية القديمة إلى العزلة عن بعضها البعض، جعل التمسك بالموروث الثقافي فضيلة، والتخلف حالة ذهنية مستديمة. نتيجة لذلك، أصبح التغير نوعاً من الخروج على المألوف من عادات وتقاليد وقيم، وأحياناً خروجاً على المقدس من الإرث الديني، وبالتالي أمراً مرفوضاً بالنسبة للمجتمع وقياداته التقليدية والدينية. وهذا بحد ذاته جعل التقدم قضية منبوذة إلى حد كبير، لأن الأخذ بها كان لا بد وأن يؤدي إلى هدم الكثير من التقاليد والعادات والأعراف المتوارثة، والتخلي عن بعض القيم والمواقف ذات الأصالة والشرعية.

قال الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي في أوائل شهر أيلول (سبتمبر) 1999 عندما سئل عن سبب تخلف الأوضاع الاقتصادية في بلاده، "إن من المستحيل حدوث تنمية اقتصادية في مجتمع لم يتطور من النواحي الاجتماعية والسياسية". (World in Brief: *The Washington Post*, September 4, 1999) وهكذا قام الرئيس الإيراني بربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية والسياسية من ناحية، والاعتراف ضمناً بتخلف الأوضاع السياسية والاجتماعية في وطنه من ناحية ثانية. وبذلك قام خاتمي بتوجيه الأنظار نحو ضرورة تطوير البيئة الاجتماعية الثقافية السائدة في المجتمعات النامية، وإحداث تغيرات سياسية بوصفها شروطاً أساسية لتحقيق تنمية اقتصادية.

ولما كان تصريح الرئيس خاتمي قد جاء بعد مرور نحو عشرين سنة على قيام الثورة الإسلامية في إيران، فان استمرار تخلف الأوضاع الاجتماعية والسياسية في البلاد يعني، كما اعترف الرئيس الإيراني نفسه، أنه ليس باستطاعة نظام حكم إسلامي تقليدي أن يحقق تطورا اجتماعيا وسياسيا يضمن الحريات العامة، وتنمية اقتصادية تحقق الرفاه والمساواة في مجتمع يقوم بإدارته. بناء على ذلك يمكن القول أن البيئة السياسية والبيئة الاجتماعية الثقافية كما تجسدها التجربة الإيرانية هي بيئة غير مناسبة لحدوث تطور اقتصادي وتنمية مجتمعية شاملة. إذ بعد مرور أكثر من 23 سنة على ذلك التصريح الهام، وما يزيد عن 42 سنة على قيام الثورة الإسلامية في إيران، ما تزال إيران عاجزة عن تحقق تنمية اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو اقتصادية تحرر الفرد والشعب من قيود الفقر والكبت وغياب الحريات العامة.

التنمية عملية تغيير مجتمعية شاملة، ما يجعلها لا تكتمل ولا تثمر إلا إذا نجحت في إحداث تحولات جذرية في هياكل المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي مختلف نواحي الحياة، خاصة النشاطات ذات العلاقة بالأوضاع المعيشية وأنماط الإنتاج الاقتصادية وأساليب إدارة الشؤون التربوية والتعليمية والعلمية. وهذا يؤدي في حالة حدوثه إلى انتقال المجتمع المعني من العيش في مرحلة حضارية معينة إلى مرحلة حضارية أخرى تتصف بكونها أكثر عطاء وتقدماً وديناميكية عما سبقها من مراحل. وفي العادة، لا تكتمل عملية التنمية المجتمعية ولا تستمر من دون تنويع النشاطات الاقتصادية، وتطوير التنظيمات الاجتماعية من تنظيمات رأسية تقوم على الفردية والتسلط إلى تنظيمات أفقية تقوم على المشاركة والمساواة، وإعادة النظر في النظريات السائدة، وتطوير القيم والمواقف والتقاليد المتوارثة، ورفع شأن العلم والحرية والتقدم والعدالة والمساواة، والمشاركة في العملية السياسية.

ومع أن مفهوم التنمية الاقتصادية تبلور في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأن مادة التنمية الاقتصادية ما تزال تدرس في الجامعات وتحظى بالأهمية، إلا أن مفهوم التنمية الاقتصادية جاء ليعبر عن شيء لا وجود له. إذ ليس بالإمكان تحقيق تنمية اقتصادية في أي مجتمع من دون مشاركة مختلف قطاعات الشعب في العملية التنموية، لأن خطط التنمية تحتاج لأيدى عاملة وموظفين وفنيين ومدراء كثيرين لتنفيذها وإدارتها، ومؤسسات للإشراف عليها وتقييم أدائها ونتائجها، وضمان توزيع عوائدها على مختلف قطاعات الشعب. وهذا يعني أن تنفيذ خطة تنموية يحتاج لكفاءات علمية مؤهلة، وكوادر فنية وعمال يحترمون الوقت والعمل، ويتحملون مسؤوليات أعمالهم؛ إذ في غياب الكوادر العلمية والفنية المؤهلة لا يمكن تنفيذ خطة تنموية بنجاح. إضافة إلى ذلك، يحتاج العمل العام الناجح، بين أشياء أخرى، إلى دولة تعمل تبعا لقانون أقره الشعب، وتحترم المواطنين وتعترف بحقوقهم، وتملك بعد النظر والإرادة على التغيير، ومؤسسات رسمية وخاصة تتصف بالأمانة والكفاءة والبعد عن الفساد، وثقافة شعبية تقدر العلم وتحبذ التغيير الهادف، ما يعني أن التنمية المنشودة لا بد وأن تكون تنمية مجتمعية شاملة.

يكاد الحديث عن التنمية الاقتصادية يقتصر على المجتمعات الزراعية التقليدية التي يراد لها أن تنتقل من مرحلة الزراعة وحضارتها التقليدية التي تتصف ببطء التغير والتحول إلى مرحلة الصناعة وحضارتها الميكانيكية التي لا تتوقف عن التغير والتطور، خاصة في مجالات العلم والتكنولوجيا والإدارة. ولما كانت الصناعة، شانها شأن الزراعة، هي مهنة وطريقة في الحياة، فان الانتقال من الزراعة إلى الصناعة يحتم تغيير نمط الإنتاج الاقتصادي، وحدوث تغير كبير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وإجراء تحولات اجتماعية وثقافية عميقة تمس كافة عناصر الثقافة الشعبية السائدة، بما في ذلك العادات والتقاليد والقيم وطرق التفكير، والموقف من الوقت والعمل والكسب المادي والحياة والغير من الناس. وهذا يشكل في مجموعه نقله نوعية في طريقة الحياة ونمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج

والثقافة الشعبية، تقود المجتمع المعني إلى الانتقال من حضارة لأخرى، تنقطع بسببها صلة الحاضر الذي يجري تشييده بالماضي الذي قضى نحبه بما له وما عليه.

تتم التنمية في المجتمع من خلال التأثير في سير العمليات المجتمعية ككل، وهي العملية الثقافية الاجتماعية، والعملية السياسية، والعملية الاقتصادية، والعملية الإعلاماتية التي تشمل العمل الإعلامي والمعلوماتي. إذ إن كل عمل ونشاط في المجتمع، بغض النظر عن طبيعته وأهدافه، لا يعمل في فراغ؛ وإنما يعمل ضمن إطار سياسي قانوني تديره السلطة القائمة في المجتمع، وينطلق من تجربة تاريخية تعكس نفسها في نظم مجتمعية وهياكل اقتصادية وسياسية وعلاقات إنتاج اجتماعية وقيم ومبادئ راسخة في الوجدان الشعبي. وهذا يجعل العملية الاجتماعية الثقافية في المجتمع الزراعي، وما تشمل عليه من قيم وعادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات، هي الجهة الأكثر تأثيراً في توجيه كافة النشاطات في المجتمع، وتحديد هدف كل منها وخط سيره العام. وهذا يعني أن القوى المهيمنة على العملية الثقافية الاجتماعية في المجتمع الزراعي تتحمل مسؤولية تفعيل العمليات المجتمعية الأخرى، وتحديد أدوارها في الحياة العامة. لذلك تتحمل العملية الثقافية الاجتماعية والقوى التي تديرها مسؤولية إعادة هيكلة العمليات المجتمعية الأخرى، وتمكينها من المشاركة الفاعلة في تحقيق الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها.

قد يظن بعض الناس أن الثقافة تتكون من عناصر ثابتة غير قابلة للتطور، لان القيم والمبادئ والعادات والتقاليد والمواقف والمعتقدات الدينية تشكل جوهر تلك العملية وعناصرها الرئيسية. إلا أن الواقع والتاريخ يشير إلى غير ذلك تماما، فعناصر الثقافة تطورت عبر كافة العصور، كما أنه تم استبدال الكثير منها في كل حقبة حضارية عاشها كل مجتمع. ومع أن العملية الاجتماعية الثقافية ذات ديناميكية تتصف ببطء الحركة، إلا أنها تتأثر كثيراً أو قليلاً بعوامل داخلية وأخرى خارجية تعود أساساً إلى فعل العمليات المجتمعية الأخرى. إذ على الرغم من اختلاف أهداف ومكونات كل عملية مجتمعية، إلا أن كافة العمليات ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات تأثير متبادل تقوم على الفعل ورد الفعل، التنافس والتعاون، ما يجعلها تتجه بشكل تلقائي نحو التكامل. وهذا يجعل كل تغير في هياكل المجتمع ونمط الإنتاج السائد فيه تغيراً شاملا، تشارك كافة العمليات المجتمعية في إحداثه، ولكن بدرجات متفاوتة، ما يجعل أبعاده وتبعاته ومضاعفاته تشمل مختلف نواحي الحياة. ومع أن تلك التبعات قد تكون كبيرة وقد تكون صغيرة، وقد تتسبب في غرس بذور ثورة مجتمعية كبيرة الأهمية، إلا أنها تُحدث في كل الحالات والأحيان تحولات عميقة في بنية الثقافة وإنتاجية الاقتصاد والعامل والعلاقات الاجتماعية؛ وهذه تحولات ليس بإمكان التاريخ الإنساني أن يتطور ويواصل مسيرته الحضارية من دونها.

إن قيام عملية مجتمعية بنشاط جديد، أو اتجاهها نحو توسعة نطاق عملها وزيادة نفوذها في المجتمع يتسبب عادة في قيام العمليات المجتمعية الأخرى بردود فعل تتناسب من حيث الحجم والنوع مع الفعل ومدى تأثيره على أهدافها ودورها المجتمعي. وفي الأحوال العادية، يتجه رد فعل تلك العمليات أولاً إلى التكيف مع التغير الناتج عن فعل العملية المعنية، ويقوم ثانياً بدفع كل عملية نحو تبني إستراتيجيات جديدة تعزز مواقعها، وتمكنها من مواجهة ما قد يحدث من تغير غير متوقع في المستقبل. وهذا يجعل رد الفعل بمثابة فعل جديد يخلق ذهنية جديدة لدى القائمين على العملية الأولى تكون أهدافها دفاعية وهجومية في آن واحد. ولما كان من الصعب أن يأتي رد الفعل بشكل فردي ويكون مؤثراً، فإن رد الفعل يأتي عادة بشكل جماعي، وإن كان غالبا بدون تنسيق، ما يجعل التعاون بين مختلف العمليات المجتمعية تلقائياً. وهكذا تتم عملية التطور في المجتمع من خلال تنافس وتعاون العمليات المجتمعية ضمن مسيرة مستمرة تحتم التنسيق فيما بينها وتقود إلى تكاملها في حال استمرارها.

لهذا كان التخلف المجتمعي في حالة وجوده، شأنه شأن التقدم في حالة حدوثه، صفة من الصفات التي تشمل مختلف أوجه الحياة في المجتمع، ولا تستثني فئة من فئاته أو طبقة من طبقاته الاجتماعية. وهذا، على ما يبدو، كان الشيء الهام الذي اكتشفه الرئيس الإيراني محمد خاتمي، والشيء الذي نرجو أن يكتشفه رؤساء الدول العربية والمثقفون والاقتصاديون والعلماء، خاصة التقليديون من المثقفين الذين ينادون بالتنمية الاقتصادية والتقدم العلمي، مع الحفاظ على الموروث الثقافي من عادات وتقاليد وقيم وطرق تفكير؛ فهذه عناصر ثقافية ما تزال تحكم المواقف الشعبية من العمل والوقت والحياة والكون والعلم والغير من البشر، وذلك على الرغم من أن الزمن تجاوزها منذ زمن بعيد. إن هذا الموقف، وإن كان مصدره الأساسي هو الحرص على الهوية الوطنية والتركة الثقافية التراثية التي تشمل المفاهيم الدينية، إلا أنه يجسد محاولة يائسة لتحقيق النهضة والتقدم في غياب التجاوب مع استحقاقات العصر، وتوفير البيئة الاجتماعية والثقافية القادرة على التعامل بإيجابية مع متطلبات التقدم والتطور الحضارية التي توجب حدوث تحولات كبيرة وعميقة في مختلف نواحي الحياة.

إن ميل العملية الاجتماعية الثقافية إلى الثبات ومقاومة التغير، وضعف إمكاناتها الذاتية على التحول والتطور يجعل رد فعلها الروتيني على التحديات الداخلية والخارجية سلبيا في كل الأحيان تقريبا، ما يجعلها تُسهم، من دون وعي، في تكريس التخلف على أرض الواقع. إن اتجاه هذه العملية إلى رفض التغير والتمسك بالتراث من دون تنقيته من الخرافات والأساطير والتقاليد السيئة، يعني الإصرار على التخلف والتبعية، وتفضيل التخلف على التقدم والحرية. وهذا يعني قيام القوى الاجتماعية والثقافية المهيمنة على حياة المجتمع بالبحث عن مكان آمن يغمره الظلام، تعيش حياتها فيه في هدوء لا يراها أحد، فيما تقوم بتعطيل جهود العمليات الأخرى والقوى الوطنية التي تسعى

لتحقيق نهضة مجتمعية شاملة، الأمر الذي يجعلها تسهم في نشر الفساد والظلم والجهل والفقر وغياب الحريات في ربوع المجتمع، وتعميق الاتكالية والخوف في نفوس عامة الناس.

إن طبيعة عمل العملية الثقافية الاجتماعية ودورها في حياة المجتمعات التقليدية عامة كالمجتمعات العربية والإسلامية، يجعل من الضروري إعطاء هذه العملية أهمية خاصة. إذ تشير النتائج التي توصلنا إليها عبر أكثر من 50 سنة من البحث والدراسة والتدريس الجامعي، ونشر عشرات الكتب ومئات المقالات إلى أن نقطة البداية في عملية التطور المجتمعي لا بد وأن تبدأ بغرس شتلة التطور وفكرة التحول في البنية الفكرية للقائمين على العملية الاجتماعية الثقافية، وفي فلسفة العملية السياسية وبرامجها، لأن هذه العملية بالذات تحدد بقوانينها ونظمها وهياكلها أطر التطور المجتمعي وأهدافه بشكل عام.

وهذا يعني أن التحول الثقافي والاجتماعي والتطور السياسي المطلوب لحدوث تنمية اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية شاملة يحتاج إلى تطوير العملية التعليمية التربوية بشكل يحررها من قيود التقاليد والعادات والفكر التراثي أولاً، ويمكنها من الإسهام في تطوير كافة العمليات المجتمعية ثانياً. كما أن تطوير العملية السياسية وتحريرها من الممارسات الاستبدادية القائمة على كبت حرية الرأي والفكر، واضطهاد المفكرين والعلماء، وإهمال مصالح ومظالم عامة الشعب، لا بد وأن يرافق تطوير العملية التعليمية التربوية. من ناحية أخرى، لا بد من استخدام العمليتين التربوية والإعلاماتية أدوات لتطوير العملية الثقافية الاجتماعية وتحرير القائمين عليها من عقم التقاليد وفكر عصور الظلام البائدة. وهذا من شأنه في حالة تحقيقه أن يؤدي إلى تشجيع مختلف فئات المجتمع على احترام حرية الفرد وحقه في اختيار نمط حياته وما يؤمن به من معتقدات دينية وغير دينية، وما يستحسن من فلسفات اجتماعية واقتصادية وسياسية وكونية، وما يسعى إلى تحقيقه من أهداف، وبالتالي توجه المجتمع نحو تقدير قيمة الإنسان والعلم والعقل والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

بروفسور محمد ربيع يحمل لقب أستاذ متميز في الاقتصاد السياسي الدولي؛ درس في 5 جامعات، وقام بالتدريس في 11 جامعة في أربع قارات. نشر حتى اليوم 60 كتاباً، 17 باللغة الإنجليزية، وواحد باللغة الألبانية، والباقي باللغة العربية. وتشمل الكتب الإنجليزية أربعة نشرتها دار: Palgrave Macmillan خلال 4 سنوات، 2013-2017 : إنقاذ الرأسمالية والديمقراطية؛ التحول الاقتصادي والثقافي العالمي؛ نظرية في التنمية الاجتماعية الثقافية والاقتصادية المستدامة؛ أزمة الديون العالمية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية. أحد الكتب المنشورة بالإنجليزية، وعنوانه "تاريخ العنصرية" تُرجم إلى 6 لغات أخرى: الألمانية والفرنسية والإيطالية والإسبانية والبرتغالية والبولندية. أما الكتب العربية فتشمل 3 مجموعات شعرية، وروايتين، وقصة. والباقي كتب أكاديمية وفكرية وتأملات فلسفية، إضافة إلى عشرات الدراسات العلمية ومئات المقالات الفكرية.

الدكتور ربيع يرأس مجلس الفكر العربي في واشنطن، وعضو منتدى الفكر العربي، وزميل في مؤسسة ألكساندر فون هومبولدت الألمانية منذ عام 1992. وقد استطاع إكمال دراسته بالحصول على منح دراسية منذ المدرسة الثانوية حتى الحصول على الدكتوراه في الاقتصاد عام 1970من جامعة هيوستن في أمريكا. حائز على جائزة دولة فلسطين التقديرية على مجمل الأعمال الفكرية، وجائزة الجالية العربية في مدينة هيوستن للتميز الأكاديمي والقيادة، كما فاز بجائزة في الشعر في مهرجان تيتوفا في ماسيدونيا الجنوبية، وعدة جوائز أخرى حصل عليها من جامعات ومؤسسات عربية وأجنبية. وتعكس كتاباته ومواقفه ونشاطاته التزاماً بمبادئ السلم والعدالة الاجتماعية والمساواة والحرية والتنمية البشرية، فضلاً عن الاستدامة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية.

ولما كان شعاري هو : "المعرفة التي لا نشارك غيرنا فيها هي معرفة ضائعة، وأن المشاركة تتسبب في مضاعفة عدد المعرفيين"، فإنني أطلب من كل قارئ أن يوصي بكل دراسة وكتاب يُعجبه، لأنه بذلك يُساعد من لم يتعرف على الكتاب وما فيه من فكر مفيد. إننا جميعا نشترك في مسؤولية تغيير عالمنا ليكون أكثر ميلا للسلم والعدالة والحرية. وهذا هدف سامي لا يمكن تحقيقه دون أن نشارك جميعا في نشر المعرفة والوعي في كافة بقاع الأرض التي ورثناها وعلينا أن نحافظ عليها.

بروفسور محمد عبد العزيز ربيع

Links that give an idea about me and my interests.

https://scholar.google.com/citations?user=evo_c4QAAAAJ&hl=en&citsig=AMD79op143N3h2Qo7R_hDsZtzBuYxsGi6g

https://www.researchgate.net/profile/Mohamed-Rabie-2

https://www.encyclopedia.com/arts/culture-magazines/rabie-mohamed

Personal site; www.yazour.com